



المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

بلاغ صحفي

من بين الأهداف التي حددتها الإستراتيجية الفلاحية، التي أطلق عليها صاحب الجلالة نصره الله اسم "مخطط المغرب الأخضر"، الرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي و تحسين جودة المنتجات الفلاحية وضمان سلامتها الصحية وكذا الرفع من تنافسياتها.

وفي إطار تفعيل هذا المخطط، تم إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بموجب قانون رقم 08-25.

وهكذا، وبعد نشر القانون السالف الذكر وكذا المرسوم رقم 2-09-482 المتعلق بالمجلس الإداري لهذا المكتب، ترأس السيد وزير الفلاحة والصيد البحري يوم الجمعة 11 دجنبر 2009 بالرباط، أول اجتماع للمجلس الإداري لهذه المؤسسة، بحضور ممثلي القطاعات الوزارية المعنية أعضاء هذا المجلس.

إن هذه المؤسسة العمومية، ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، التي وضعت تحت وصاية الوزارة المكلفة بالفلاحة، تمارس لحساب الدولة الإختصاصات المتعلقة بحماية صحة المستهلك والحفاظ على صحة الحيوانات والنباتات.

ولهذه الغاية، يمارس المكتب المهام التالية :

ضمان المراقبة والحماية الصحية للنباتات والحيوانات على الصعيد الوطني وعند النقط الحدودية؛

ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية بدءا من المواد الأولية وصولا إلى المستهلك النهائي بما في ذلك منتجات الصيد البحري والمواد المعدة لتغذية الحيوانات؛

ترخيص واعتماد عوامل الإنتاج ومراقبتها (البذور، المبيدات، الأسمدة) وكذا تسجيل ومراقبة الأدوية البيطرية؛

تطبيق القوانين والمساطر المتعلقة بالشرطة الصحية البيطرية وحماية النباتات.

ولإنجاز المهام المخولة له، يتوفر المكتب على 2242 مستخدم من بينهم 635 إطار و 128 تقني، يعهد إليهم تطبيق 37 قانون و280 نص تنظيمي.

يتكون المكتب من مصالح مركزية، جهوية ومحلية. كما يتوفر على شبكة تتكون من 17 مختبر للتحاليل موزعة على جميع التراب الوطني وكذلك على مصالح المراقبة والجودة بأهم النقاط الحدودية.

كان انعقاد أول مجلس إدارة المكتب مناسبة للمدير العام لهذا المكتب لتقديم برامج العمل لسنة 2010 والتي تركز على الأهداف الإستراتيجية التالية:

الحماية والمحافظة على الثروة النباتية الوطنية؛

ضمان أصالة الأصناف وجودة البذور والشتائل المعتمدة وملابقتها للظروف البيئية للمغرب؛

الحفاظ وتأمين صحة القطيع الوطني؛

ضمان جودة وسلامة المنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني وكذا المواد المعدة لتغذية الحيوانات؛

ضمان السلامة الصحية للمنتجات النباتية والمواد الغذائية ذات الأصل النباتي؛

ضمان مصداقية وجودة التحاليل المنجزة في إطار السلامة الصحية للحيوانات والنباتات و المنتجات الغذائية .

ولإنجاز هذه البرامج، اعتمد المجلس الإداري غلafa ماليا لسنة 2010 يقدر ب 598 مليون درهم.

سيعتمد المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية مقاربة حديثة في تدبير المخاطر الغذائية والصحية المرتبطة بالأغذية الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني في جميع مراحل السلسلة الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك والسهر على ضمان أعلى مستوى لسلامة المواد الغذائية والحفاظ على صحة المستهلك.